أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر

The impact of openness on inflation in Algeria

- د. شريفي خيرة أستاذة محاضرة أ، جامعة الدكتور يحيى فارس -المدية-

cherifi2008@gmail.com

- بن شاعة محمد طالب دكتوراه، جامعة الدكتور يحيى فارس -المدية-

benchaa.m@yahoo.com

تاريخ الإرسال:2017/12/17 تاريخ القبول: 2018/01/12 تاريخ النشر: ديسمبر 2018

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر، ولأجل هذا الغرض تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) وذلك بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية والتي تغطي الفترة من 1990 إلى 2016، وقد أشار اختبار الحدود إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في مؤشر أسعار المستهلكين والمعروض النقدي والانفتاح التجاري، كما أظهرت النتائج التجريبية أيضا وجود أثر إيجابي ومعنوي للمعروض النقدي على التضخم في الأجل القصير والطويل، أما بالنسبة للانفتاح التجاري فقد كان له أثر سلبي ومعنوي على التضخم ويكون هذا الأثر أقوى في الأجل الطويل، مما يؤكد تحقق فرضية رومر في حالة الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، التضخم، التكامل المشترك، نموذج ARDL.

Abstract:

This article aims to study the impact of trade openness on the inflation in Algeria. for this purpose, we used the autoregressive distributed lags (ARDL) model by relying on annual time series data covering the period from 1990 to 2016. The Bounds test indicated a long-run relationship between the study variables represented by the consumer price index, money supply, trade openness. The empirical results also show that there is a positive and significant effect of money supply on inflation in the short-run and long-run, as for trade openness, it has had a negative and significant impact on inflation, but this effect is stronger in the long run, which confirms the existence of Romer's hypothesis in the case of Algeria.

Keywords: Trade openness, inflation, Cointegration, ARDL Model.

I- مقدمة :

تعتبر ظاهرة التضخم من أهم القضايا الاقتصادية بالنسبة لصانعي السياسات كونه يخلق وضع غير مؤكد في الاقتصاد، والذي قد ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي لأي بلد، فالنمو الاقتصادي المرتفع والمستقر بالإضافة إلى التضخم المنخفض هو الهدف الرئيسي للسياسات الاقتصادية الكلية، حيث أن إتباع سياسة نقدية صارمة مع ضبط أوضاع المالية العامة قد يساهم في تخفيض مستويات الأسعار، والقلق إزاء التضخم ليس من أجل تحقيق التوازن في الاقتصادي الكلي فقط، بل أيضا كون أن الزيادة في معدلات التضخم ستضر بالفقراء نتيجة انخفاض سلة استهلاكهم بدرجة كبيرة، مما قد يؤثر على الأوضاع الاجتماعية والسياسية للبلد.

شهد عقد التسعينيات شعبية متزايدة لسياسات استهداف التضخم، وهي نفس الفترة التي سعت خلالها العديد من الاقتصاديات النامية والناشئة إلى تحرير التجارة وذلك مع بروز ظاهرة العولمة، لانتشار أفكار حول أن الانفتاح التجاري سيؤدي إلى تحقيق مكاسب في الإنتاجية من خلال زيادة المنافسة والكفاءة والابتكار واكتساب التكنولوجيا الجديدة، وقد تؤثر هذه العوامل بدورها على مستوى ونوع الصادرات والواردات، كما قد يساهم أيضا تحرير التجارة في توسيع الفرص الاقتصادية عن طريق توسيع حجم السوق وتعزيز انتشار المعرفة، ومع زيادة التكامل الاقتصادي العالمي خلال العقود الأخيرة، اجتذب موضوع أثر الانفتاح التجاري على التضخم اهتمام الكثير من الباحثين وصانعي السياسات، نظرا لحساسية التضخم للتغيرات الحاصلة في النشاط الاقتصادي، حيث أن فهم هذا الأثر له أهمية كبيرة في تصميم السياسة النقدية وإدارتها على النحو الأمثل.

تعتبر الجزائر من الدول حديثة العهد بالانفتاح التجاري، فبعد أزمة انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينات والتي ترتب عنها انخفاض كبير في المداخيل النفطية وعجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، قامت السلطات بانتهاج مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة، وقد اتخذت الجزائر خلال هذه الفترة أولى الخطوات للتحول نحو اقتصاد السوق لمواكبة عملية الاندماج الدولي والتخفيف من أثر الأزمات المستقبلية، حيث تبنت سياسة الانفتاح التجاري التدريجي خوفا من انهيار الاقتصاد الوطني نتيجة غياب المنافسة وذلك من خلال زيادة الاستيراد، انطلاقا مما سبق فقد تم صياغة إشكاليتنا على النحو التالي:

ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على معدلات التضخم في الجزائر؟

الهدف من الدراسة: إن الهدف الرئيسي من هذا البحث هو تحديد طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والتضخم في الجزائر، وذلك من خلال التحقيق في مدى صحة فرضية Romer (1993) والتي تنص على انخفاض معدلات التضخم في الاقتصاديات الأكثر انفتاحا، ولأجل ذلك تم استخدام نهج التكامل المشترك والمتمثل في نموذج ARDL.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الأدبيات التي عالجت موضوع أثر الانفتاح التجاري على التضخم، محاولتا اختبار مدى صحة فرضية Romer (1993) إلا أن النتائج اختلفت، ومن بين هذه الدراسات نذكر ما يلي:

- دراسة Sikdar Asaduzzaman والتي حاول من خلالها اكشاف طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والتضخم في بنغلادش خلال الفترة (1976-2010) باستخدام نهج التكامل

المشترك، وقد أسفرت النتائج التجريبية عن وجود تأثير سلبي ومعنوي طويل الأجل للانفتاح التجاري على التضخم، مما أكد تحقق فرضية Romer في بنغلادش.
-دراسة Samaneh Montazeri Reza Lotfalipour والتي عالجت أثر الانفتاح التجاري على التضخم في مجموعة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك باستخدام معطيات بانل غير المتوازنة للفترة (1990-2010)، وقد جاءت النتائج معاكسة لفرضية Romer أي كلما ارتفعت درجة الانفتاح التجاري تبعتها معدلات التضخم في نفس الاتجاه، وقد فسر ذلك بتهجير السلع الوسيطة المستوردة لرأس المال والعمل، بالإضافة إلى تخفيض الانفتاح لقدرة السياسة النقدية على التأثير في الإنتاج عند ارتفاع التضخم.
- دراسة Tahir Mukhtar والتي سعى من خلالها لاختبار مدى فعالية الانفتاح التجاري في تخفيض التضخم في باكستان، واستخدم لأجل ذلك بيانات سنوية للفترة (1960-2007) بالإضافة إلى تطبيق نهج التكامل المشترك، وقد لخصت النتائج إلى وجود علاقة سلبية معنوية طويلة الأجل من الانفتاح التجاري إلى التضخم، مما أكد تحقق فرضية Romer في باكستان.
- دراسة Jabar Azizi Aram Sepehrivand والتي هدفت إلى دراسة أثر الانفتاح التجاري على التضخم في مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية وذلك باستخدام معطيات البانل، وقد أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي للانفتاح التجاري على التضخم، وهذا عكس فرضية Romer، وقد فسر ذلك بافتقار الأسواق المحلية إلى المنافسة الكاملة وعدم استقرار الأسعار في القطاعات غير التجارية.
-دراسة Faqin Lin وDongzhou Mei والتي حاولت اختبار مدى صحة فرضية Romer في مجموعة دول إفريقيا جنوب الصحراء للفترة (1985-2012) باستخدام معطيات بانل، ونظرا لوجود تحيز تم التقدير بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، وقد أسفرت النتائج أن زيادة درجة الانفتاح التجاري بنسبة 1% في ستؤدي إلى تقليص معدلات التضخم بما يقارب 0.08%، وقد توافقت هذه النتيجة مع فرضية Romer.

II- الإطار النظري للانفتاح التجاري والتضخم

II-1: مفهوم وقياس الانفتاح التجاري

أدركت عديد الدول مدى أهمية الانفتاح التجاري، حيث تمكنت من معرفة أن زيادة درجة انفتاحها وتكاملها مع الاقتصاد الدولي سينتج عنه انعكاسات إيجابية، سواء من حيث المكاسب أو التكاليف المتوقعة لتلك السياسة[1]، ويمكن تعريف الانفتاح التجاري على أنه تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج وتحريرها من كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية[2]. وقد تم استخدام مجموعة كبيرة من المؤشرات لقياس درجة الانفتاح التجاري، ويتمثل أهمها في:

---

[1] صاولي مراد، " اختبار علاقة التكامل المشترك لسياسات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 3، 2015، ص70.

[2] عبدوس عبد العزيز، "سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص45.

ـ **مؤشر الانفتاح التجاري:** يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي، بحيث يبين هذا المؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية والتي تتمثل في مجموع الصادرات والواردات الوطنية منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما يعطي أيضا صورة عن درجة انكشاف الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، ويتم التعبير عنه رياضيا كالآتي:

$$TO_t = \frac{(X+M)_t}{GDP_t}$$

: صادرات البلد المعني في السنة t.

: واردات البلد المعني في السنة t.

: الناتج المحلي الإجمالي للبلد المعني في السنة t.

وتبرز أهمية هذا المؤشر في كونه يدل على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول، وبتعبير آخر فهو يوضح مدى اعتماد وتأثر اقتصاد البلد المعني بالظروف السائدة في الأسواق الدولية. حيث يدل ارتفاع هذا المؤشر على مدى عمق اعتماد الاقتصاد المعني على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته والحصول منها على حاجاته من السلع والخدمات[3].

II-2: مفهوم ونظريات التضخم

يعرف التضخم على أنه ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة، إلا أنه ليس كل ارتفاع في الأسعار يعتبر تضخما، فقد يحصل ارتفاع في سعر سلعة معينة أو مجموعة من السلع لأسباب تسويقية أو إنتاجية[4]. ومن هنا نجد أن حدوث ظاهرة التضخم يقترن بأمرين الأول أن يكون الارتفاع في الأسعار واضحا ومحسوسا وشاملا لكل السلع والخدمات دون استثناء، والثاني أن يكون هذا الارتفاع ممتدا نحو فترة من الزمن أي أن ذلك الارتفاع سيترك اثرا ملموسا على ما يسمى بالقوة الشرائية للنقود والتي تعرف بأنها كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل مبلغ معين. وانخفاض هذه الأخيرة يعني أن الدخل الحقيقي للفرد قد انخفض، أي ظهور التضخم مع ثبات مستوى الدخل النقدي أدى إلى انخفاض كمية السلع والخدمات التي يستطيع الفرد الحصول عليها بنفس دخله الشهري[5]. ونظرا لآثار التضخم على مختلف الاقتصاديات، فقد ظهرت عدة نظريات لأجل تفسير أسباب هذه الظاهرة والتحكم فيها تمثلت أهمها فيما يلي:

ـ **نظرية التضخم الناتج عن الطلب:** والتي تعتبر أن التغيرات في مستويات الأسعار ناتجة عن اختلال التوازن بين العرض والطلب الكلي على السلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل للموارد المتاحة، فعدم مرونة العرض مع ارتفاع الطلب سيدفع بمستويات الأسعار

---

[3] بغداوي جميلة، " أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2017، ص21.

[4] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف،" الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص257.

[5] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، " مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص175.

إلى أعلى وهذا ما يدعوه كينز بالتضخم النقدي، أما عن زيادة كمية النقود المتداولة و كيفية تأثيرها في نشوء هذا النوع من التضخم فهناك عدة نظريات تفسر ذلك[6]، ومن الأمثلة على ذلك نجد أنصار النظرية النقدية الذين عرفوا التضخم على أنه ظاهرة نقدية، بمعنى أنه كلما زادت كمية النقود المتداولة في السوق بمعدل أكبر من نمو الناتج المحلي الحقيقي كلما ارتفعت الأسعار، وهذا ما توضحه معادلة فيشر التالية[7]:

$$M.V = P.T$$

: كمية النقود المتداولة. : حجم المبادلات وهو ثابت في الأجل القصير.

: سرعة تداول النقود وهي ثابتة. : المستوى العام للأسعار.

- **نظرية التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف:** وينتج هذا التضخم عن زيادة أسعار مدخلات عوامل الإنتاج كأجور العمال أو أسعار المواد الأولية مما يدفع بأسعار المنتجات إلى الارتفاع نتيجة لتدخل النقابات العمالية في تحديد أجور العمال وارتفاع أسعار المواد الأولية وخصوصا المستوردة منها مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج فضلا عن زيادة الأرباح للمنتجين.

وإذا ما حدثت زيادة في الأجور بمستوى يفوق الزيادة في الإنتاج مع زيادة المنتج لسعر سلعته من دون تحقيق ربح إضافي سيترتب عنه ما يدعى بتضخم تكاليف الأجور، أما إذا زاد المنتج لسعر سلعته وبنسبة أكبر من مستوى الزيادة في الأجور للحصول على ربح إضافي سيترتب عنه ما يسمى بتضخم الأرباح[8].

- **نظرية التسارع:** تتمحور آليات هذه النظرية في إتباع الحكومة لسياسة مالية أو سياسة نقدية توسعية للتأثير على الطلب الكلي، مما ينجم عنه انخفاض في معدلات البطالة أدنى من معدلاتها الطبيعة والتي يرافقها توقعات بارتفاع الأسعار مما يدفع النقابات العمالية للمطالبة بزيادات في الأجور بمقدار يتناسب مع ارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتسارع معدلات التضخم، وبالتالي فقدان الثقة بالنقود وانهيار النظام النقدي للاقتصاد.

- **نظرية التضخم الهيكلة:** تفسر هذه النظرية التضخم على أساس هيكلة السوق الحديث الذي يسوده احتكار الشركات الكبرى لإنتاج سلع معينة وانعدام المنافسة عليها، لذا فالأسعار تتحدد من قبل هذه الشركات بمستويات عالية أي أن جانب العرض يحدد الأسعار دون أن يكون لجانب الطلب تأثير عليها، ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها انخفاض مرونة الطلب على تلك السلع المنتجة، وقدرة تلك الشركات في التحكم بالمخزون.

حيث أن هذه النظرية أقرب لتفسير التضخم في الدول النامية التي تعاني من الازدواجية القطاعية، إذ يوجد فيها قطاع متطور وآخر متخلف فحدوث التضخم في أحد هذه القطاعات

---

[6] أزاد أحمد سعدون الدوسكي وآخرون، "أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 23، 2011، ص 100.

[7] بن البار امحمد، سنوسي علي، "أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، ص304.

[8] أزاد أحمد سعدون الدوسكي وآخرون، "أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي"، مرجع سبق ذكره، ص 101.

سرعان ما ينتقل إلى القطاعات الأخرى، كون أن الأسعار والأجور مرنه باتجاه الصعود وغير مرنه باتجاه الانخفاض مما يشكل بؤرة لانتقال التضخم إلى الاقتصاد[9].

II-3: علاقة التضخم بالانفتاح التجاري

أصبح العالم اليوم يعرف ما يسمى بالعولمة الاقتصادية والتي هي عبارة عن عملية لزيادة الترابط بين الأسواق والأعمال التجارية عن طريق إزالة القيود والحواجز المفروضة على تبادل المعارف والمنتجات عبر مختلف الحدود والمناطق، ويتم تشجيع العولمة الاقتصادية من طرف الدول المتقدمة النمو، كونها تسمح بتعزيز الاعتماد المتبادل والثقافي والمالي والتجاري، ومن المتوقع منها أيضا أن تحد من الفقر وتساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تسريع معدلات النمو في الاقتصاديات الأكثر تكاملا، وقد أظهر Shirani and Azita (2006) أن الانفتاح التجاري سيؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وكذا تحسين التنمية الاقتصادية[10].

وقد ساهمت التجارة في تحويل العالم إلى قرية صغيرة أكثر من أي عامل آخر، فلا يمكن لأي بلد في الوقت الراهن أن يعيش في عزلة عن بقية العالم، وهذا ما دفع بالعديد من الأدبيات الاقتصادية إلى مناقشة فوائد التجارة الدولية والانفتاح التجاري والتي تمثلت أهمها، في تحسين التجارة لمستوى الدخل وإعادة توزيعه، بالإضافة إلى توفيرها للعديد من الخيارات وزيادة الفرص، كما أنها تساهم في تعزيز القدرات التقنية وتحفيز الأفراد على إحداث تغييرات اقتصادية تمكنهم من تنمية بلدانهم.

ويؤدي الانفتاح التجاري إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة، كما يعتبر أداة لمكافحة الاحتكار، فضلا عن كونه وسيلة فعالة لنشر التكنولوجيا الجديدة والأفكار والمهارات الإدارية بين الأمم، وقد يساعد على تنسيق وتوحيد السياسات النقدية والمالية، بالإضافة إلى آثاره الكبيرة على المؤشرات الاقتصادية الكلية بما فيها التضخم، فارتفاع هذا الأخير سيترتب عنه العديد من المشاكل الاقتصادية مثل الفقر والبطالة والتوزيع غير المتكافئ للثروة واختلال الأسواق وعجز في ميزان المدفوعات، فضلا عن المشاكل غير الاقتصادية مثل الآفات الاجتماعية والتهريب والاكتناز. فتقلبات معدلات التضخم سيشكل عائقا أمام التخطيط الاقتصادي المستقبلي وتقييم المشاريع واستخدام المنتجين للموارد، وبالتالي إلحاق الضرر بالاقتصاد وإبطاء معدل النمو الاقتصادي، إن الحفاظ على النمو الاقتصادي المستقر غير التضخمي أمر لا مفر منه ليس فقط لدعم استقرار الاقتصاد الكلي ولكن أيضا لحماية الفقراء من الآثار السلبية للتضخم[11].

وقد ينخفض مستوى الأسعار بسبب الآثار المباشرة وغير المباشرة للأسعار المنخفضة للواردات من السلع النهائية والمدخلات الوسيطة، فمن شأن انخفاض تكلفة الواردات أن يخفض مستوى الأسعار المحلية بشكل مباشرة، ويتوقف هذا التأثير على حصة الواردات في الاقتصاد، وتزداد هذه الأخيرة مع تزايد الانفتاح التجاري. فتوفير واردات

---

[9] ليلى بديوي مطوق، " التقلبات في مستويات السيولة وأثرها في التضخم"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 35، 2016، ص70.

[10] Shirani Fakhr Zohreh, Azita Sheikhbahaie, "Openness, Growth, and Development: Evidence from a Panel of East Asian Countries", Iranian Economic Review, vol 13, no 22, 2008, p 157-174.

[11] Kalsoom Fatima, ZareenYousaf,"An Analysis of the relationship between Inflation and Trade Openness", Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, vol 5, no 3, 2013, p 215-229.

رخيصة سيجبر المنتجين المحليين على تخفيض الأسعار، وذلك من خلال توفير مدخلات أرخص مما يقلل من تكلفة الإنتاج بالإضافة إلى وجود منافسة أجنبية وبالتالي تخفيض التضخم.

ويمكن أن يؤدي تزايد الانفتاح أيضا إلى تخفيض التضخم بشكل غير مباشر، فمع زيادة المنافسة سيكون هناك نمو أسرع في الإنتاجية المحلية، كما يمكن للشركات أن تدفع أجور عالية دون تحويل تكلفتها إلى ارتفاع في الأسعار، وقد حدد Grossman and Helpman (2015) أربع قنوات يمكن من خلالها أن يؤدي الانفتاح المتزايد إلى تسريع معدلات نمو الإنتاجية والمتمثلة في نقل المعرفة التقنية، زيادة المنافسة بين الشركات، والابتكارات الناجحة، بالإضافة إلى نشر التكنولوجيا[12]. كما يرى Tytell and Wei (2004) أنه في عالم أكثر تكاملا ستجبر المنافسة بين قوى العملات البنك المركزي على اعتماد أفضل السياسات والممارسات لأجل ابقاء التضخم منخفضا[13].

ولكن عندما تصبح الاقتصاديات أكثر انفتاحا، قد تفقد الأدوات المالية والنقدية سيطرتها على التضخم، في حين تصبح تقلبات أسعار الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي وميزان المدفوعات أكثر تأثيرا على مستوى الأسعار، ووفق Milton Friedman (1963) فإن التضخم عبارة عن ظاهرة نقدية، لذلك عندما تفقد السلطات النقدية قبضتها على التضخم فإن الانفتاح التجاري قد يلعب دور المكبح له. وفي هذا الصدد فقد افترض Romer (1993) أن التضخم سيكون أقل في الاقتصاديات الأكثر انفتاحا، وقد حظيت هذه الفرضية بدعم كبير[14]، حيث تمكن Sachsida et al (2003) من إثبات وجود علاقة عكسية بين التضخم والانفتاح التجاري في الاقتصاديات الأكثر انفتاحا[15]، في حين رأى Terra (1998) أن هذه العلاقة السلبية بين التضخم والانفتاح كانت موجودة في الاقتصاديات المثقلة بالديون[16]، وقد أيد Macleod and Gurben (2004) هذه العلاقة السلبية بين الانفتاح التجاري والتضخم إلا أنهم وجدوا أن هذه العلاقة تكون أقوى في البلدان التي تعتمد على تعويم سعر صرفها، كما رفضوا فرضية Terra (1998) وتوصلوا إلى أن العلاقة السلبية بين التضخم والانفتاح كانت كبيرة في الاقتصاديات الأقل مديونية[17].

III- واقع التضخم والانفتاح التجاري في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من تقلبات في معدلات التضخم، حيث شهدت هذه الأخيرة تذبذبات كبيرة منذ بداية التسعينيات، فمن خلال الجدول (01) يظهر أن معدل

---

[12] Grossman Gene ,Elhanan Helpman, "Globalization and growth", The American Economic Review, vol. 105, no 5, 2015, p 100-104.

[13] Irina Tytell, Wei Shang Jin, "Does financial globalization induce better macroeconomic policies? ", International Monetary Fund, Working Paper, 2004, p 1-41.

[14] Romer David,"Openness and inflation: theory and evidence" The Quarterly Journal of Economics, vol 108, no 4, 1993, p 869-903.

[15] Sachsida Adolfo et al, "Does greater trade openness reduce inflation? Further evidence using panel data techniques", Economics Letters, vol 81, no 3, 2003, p 315-319.

[16] Terra Cristina, "Openness and inflation: a new assessment", The Quarterly Journal of Economics, vol 113, no 2, 1998, p 641-648.

[17] Gruben William, Darryl McLeod, "The openness and inflation puzzle revisited", Applied Economics Letters, vol 11, no 8, 2004, p 465-468.

التضخم سجل أعلى قيمة له خلال الفترة (1990-1994) وذلك بمتوسط سنوي 24.76%، ويعود هذا الارتفاع إلى بداية الانتقال من الاقتصاد المركزي الموجه إلى اقتصاد السوق وما صاحبه من تخفيض في قيمة العملة الوطنية، وهو ما أدى إلى ارتفاع تكاليف السلع المستوردة، بالإضافة إلى تحرير الأسعار ورفع الدعم عن بعض السلع الأساسية، وكذا الإصدار النقدي لأجل تغطية عجز الميزانية، ثم تراجع معدل التضخم بحوالي النصف تقريبا خلال الفترة (1995-1999) ليسجل متوسط سنوي 12.36%، ويرجع ذلك إلى تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي وما رافقه من انتهاج لسياسة مالية صارمة، وكذا رفع معدلات أسعار الفائدة بنسب كبيرة، بل وقد استمر تراجع معدل التضخم ليسجل أدنى قيمة له بمتوسط سنوي 2.84% خلال الفترة (2000-2004)، ويعود هذا الانخفاض إلى تقليص المديونية الخارجية وتحسن ميزان المدفوعات والميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وقد عاود معدل التضخم الارتفاع خلال الفترة (2005-2009) بنسبة ضعيفة ليسجل متوسط سنوي 3.59%، وكان السبب الرئيسي في ذلك ارتفاع أسعار السلع في الأسواق الدولية خاصة الغذائية منها، والتي كانت تمثل حوالي 20% من إجمالي الواردات خلال هذه الفترة، وقد واصل معدل التضخم الارتفاع ليسجل متوسط سنوي 4.95% خلال الفترة (2010-2016)، ويرجع ذلك إلى الزيادات الكبيرة في أجور العمال دول أن تقابلها زيادة في الإنتاج، بالإضافة انخفاض أسعار النفط بداية من منتصف سنة 2014 وما صاحبها من انخفاض في قيمة العملة الوطنية بحوالي 20% وبالتالي ارتفاع تكاليف السلع المستوردة.

الجدول (01): تطور معدلات التضخم والانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

الفترة الزمنية	معدلات التضخم	نسبة الانفتاح التجاري
1990-1994	24,76	48,76
1995-1999	12,36	51,43
2000-2004	2,84	62,10
2005-2009	3,59	72,39
2010-2016	4,95	63,88

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي سنة 2017.

أما بالنسبة للانفتاح التجاري فقد سجل متوسط سنوي قدره 48.76% خلال الفترة (1990-1994)، وذلك بسبب التحرير التدريجي للتجارة الخارجية الصادر عن قانون النقد والقرض لصندوق النقد الدولي، وقد استمرت نسبة الانفتاح التجاري في الارتفاع لتسجل متوسط سنوي 51.43% خلال الفترة (1995-1999)، نتيجة الانتقال إلى التحرير الكلي للتجارة الخارجية تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي، بل واستمرت هذه نسبة في الارتفاع خلال الفترة (2000-2004) والفترة (2005-2009) لتسجل متوسط 62.10% و 72.39% على الترتيب، بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية بالإضافة إلى زيادة الواردات نتيجة برامج الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الحكومة خلال هذه الفترة، وقد تراجعت نسبة الانفتاح التجاري خلال الفترة (2010-2016) ويعود ذلك إلى استمرار بوادر الأزمة المالية العالمية بالإضافة إلى تدهور الكبير الذي شهدته أسعار النفط بداية من منتصف سنة 2014.

الشكل (01): تطور معدلات التضخم في ظل تطور نسبة الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

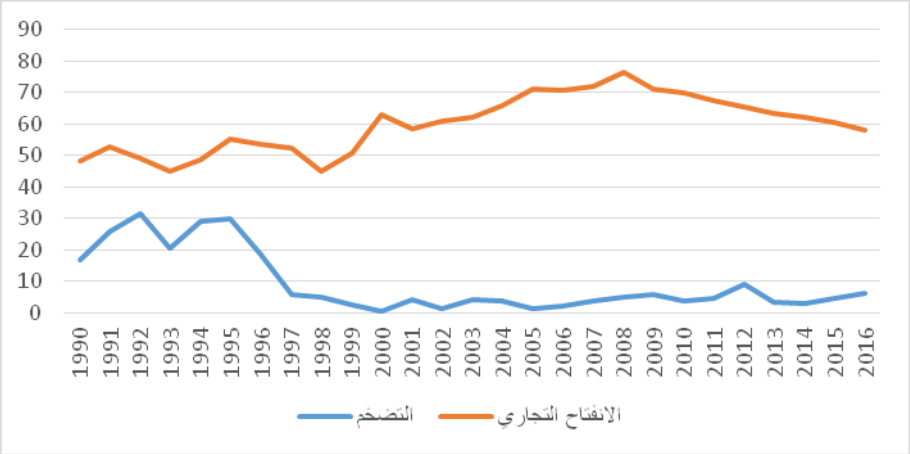

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي سنة 2017.

كما يبن الشكل (01) طبيعة العلاقة بين تطور معدلات التضخم والانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، والذي يظهر من خلاله أن معدلات التضخم كانت مرتفعة مع بداية التسعينات لتنخفض وتستقر بعد سنة 1997 وهي نفس الفترة التي شهد فيها الاقتصاد الجزائري درجة كبيرة من الانفتاح التجاري.

IV- الدراسة القياسية

IV-1: متغيرات ومنهجية الدراسة

من أجل تحديد طبيعة أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر، تم استخدام مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) كدليل على التضخم، أما بالنسبة للمتغيرات التفسيرية فقد تم أخذ مؤشر الانفتاح التجاري (TO) (نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي الخام)، بالإضافة إلى المعروض النقدي (MS)، حيث تم الحصول على هذه المعطيات من قاعدة بيانات البنك الدولي.

وستعتمد هذه الدراسة على نموذج ARDL المطور من قبل Pesaran et al (2001)، والذي يتم استخدامه عندما تكون السلاسل الزمنية مزيج من المتغيرات المستقرة عند المستوى I(0) وعند الفرق الأول I(1) ، وذلك بشرط ألا تتواجد سلسلة مستقرة عند الفرق الثاني I(2) ، ويكتب نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM في حالتنا هذه على الشكل التالي:

$$\Delta LCPI_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p-1} \beta_{1i}\,\Delta \mathrm{LCPI}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \beta_{2i}\,\Delta \mathrm{LTO}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \beta_{3i}\,\Delta \mathrm{LMS}_{t-i} + \emptyset_1 \mathrm{LCPI}_{t-1} + \emptyset_2 \mathrm{LTO}_{t-1} + \emptyset_3 \mathrm{LMS}_{t-1} + u_t$$

: اللوغاريتم العشري لمؤشر الانفتاح التجاري.

: اللوغاريتم العشري للمعروض النقدي.

: حد الخطأ العشوائي.

وبعد تحديد التأخيرات المناسبة لنموذج UECM باستخدام معيار (SC) وتقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية، سيتم استخدام اختبار الحدود (Bound Test) لأجل الكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك، والذي يعتمد على الفرضية التالية:

$$H_0: \emptyset_1 = \emptyset_2 = \emptyset_3 = \emptyset_4 = 0$$

$$H_1: \emptyset_1 \neq \emptyset_2 \neq \emptyset_3 = \emptyset_4 \neq 0$$

وبمقارنة إحصائية فيشر المحسوبة مع إحصائية فيشر المجدولة والمحسوبة من قبل Pesaran et al (2001) والتي تتضمن قيمتين حرجتين، بحيث تفترض قيمة الحد الأدنى I(0) أن كل المتغيرات مستقرة عند المستوى، بينما تفترض قيمة الحد الأعلى I(1) أن كل المتغيرات تستقر عند الفرق الأول، ويكون القرار كالتالي:

- في حالة قيمة أكبر من قيمة للحد الأعلى فيعني ذلك رفض فرضية العدم أي هناك علاقة تكامل مشترك؛
- في حالة قيمة أقل من قيمة للحد الأدنى فيعني ذلك قبول فرضية العدم أي عدم وجود علاقة تكامل مشترك؛
- في حالة قيمة تقع بين قيمتي للحد الأعلى والأدنى يعني وجود حالة عدم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك.

2-IV: اختبار التكامل المشترك

يستند اختبار الحدود (Bound Test) على فرضية مفادها أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يجب أن تكون متكاملة عند الدرجة صفر والدرجة الأولى، وفي حالة وجود بعض المتغيرات المتكاملة عند الدرجة الثانية أو أعلى فإنه لا يمكن استخدام هذا الاختبار، وهذا الأمر الذي يجعل من الضروري فحص جذر الوحدة في متغيرات الدراسة، ولأجل ذلك تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fullller (ADF)، واختبار فيليب بيرون Phillips-Perron (PP).

الجدول (02): نتائج اختبار جذر الوحدة.

الاختبار / المتغيرات	اختبار (ADF)				اختبار (PP)				القرار
	عند المستوى (0)I		عند الفرق الأول (1)I		عند المستوى (0)I		عند الفرق الأول (1)I		
	القيمة المحسوبة	الاحتمال المقابل	القيمة المحسوبة	الاحتمال المقابل	القيمة المحسوبة	الاحتمال المقابل	القيمة المحسوبة	الاحتمال المقابل	
$LCPI_t$	-7.53	0.00	-	-	-5.17	0.00	-	-	I(0)
LTO_t	-1.66	0.43	-4.80	0.00	-1.62	0.45	-4.81	0.00	I(1)
LMS_t	-2.04	0.26	-3.93	0.00	-2.00	0.28	-3.91	0.00	I(1)

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

نلاحظ من خلال الجدول (02) أن متغيرة مؤشر أسعار المستهلكين جاءت مستقرة عند المستوى أو بعبارة أخرى متكاملة من الرتبة صفر I(0)، بينما استقر كل من مؤشر الانفتاح التجاري و المعروض النقدي بعد أخذ الفرق الأول لهما أي أنهما متكاملان من الرتبة الأولى I(1)، وكل ذلك عند مستوى معنوية 1%.

الجدول (03) : اختبار الحدود للتكامل المشتركARDL Bounds Test

فيشر المحسوبة F_{stat}		فيشر المجدولة F_{pss}	مستوى المعنوية		
القيمة	الاحتمال		1%	5%	10%
32.42	0.000	I(0)	5.15	3.10	3.17
		I(1)	6.36	4.85	4.14

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

أما الجدول (03) فيبين نتائج اختبار التكامل المشترك والذي نلاحظ من خلاله أن إحصائية فيشر المحسوبة وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى I(1) والتي تساوي وذلك عند مستوى معنوية 1%، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك وقبول الفرضية البديلة H_1، أي هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

3-IV : نتائج تقدير نموذج الدراسة

يبين الجدول (04) نتائج تقدير نموذج ARDL حيث يعكس استجابة مؤشر أسعار المستهلكين لكل من المعروض النقدي والانفتاح التجاري في الأجلين القصير والطويل، وبالنسبة لاختبارات تشخيص النموذج المقدر نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية اختبارLM المحسوبة عند التأخير الأول والثاني كانت على الترتيب (0.12) و (0.16) وهي غير معنوية مما يدل على أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، كما جاء الاحتمال المقابل لإحصائية اختبار Breusch Pagan Godfrey المحسوبة (0.41) مما يدل على أن تباين الأخطاء ثابت، أما بالنسبة للاحتمال المقابل لإحصائية اختبار Jarque-Bera المحسوبة فكان (0.36) وبالتالي فإن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي، كما كان الاحتمال المقابل لإحصائية اختبار Ramsey Reset المحسوبة (0.61) وهذا ما يؤكد صحة شكل النموذج المقدر.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول (04) أن معلمة تصحيح الخطأ ذات إشارة سالبة كما أنها معنوية إحصائية عند مستوى 1%، وهذا ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وبالتالي فإن سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تقدر بنحو 60.31%، أو بعبارة أخرى يمكن القول أن سرعة تعديل الاختلالات ستستغرق حوالي 20 شهرا بالتقريب.

الجدول (04): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل.

نموذج التكامل المشترك			
المتغيرات	**المعلمات**	**إحصائية ستودنت**	**الاحتمال المقابل**
$\Delta LCPI_{t-1}$	-0.423805	-4.009175	0.0015
$\Delta LCPI_{t-2}$	-0.269984	-2.401475	0.0320
$\Delta LCPI_{t-3}$	0.169958	1.548698	0.1454
ΔLMS_t	0.105137	6.936520	0.0000
ΔLTO_t	-0.182215	-2.419343	0.0309
ΔLTO_{t-1}	0.220700	3.723312	0.0026
ΔLTO_{t-2}	-0.080879	-1.415378	0.1805
EC_{t-1}	-0.603149	-19.006561	0.0000
معلمات الأجل الطويل			
C	0.923718	6.414715	0.0000
LMS_t	0.174314	9.257951	0.0000
LTO_t	-0.294673	-3.435609	0.0044

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

ويظهر كذلك أن هناك أثر إيجابي ومعنوي للمعروض النقدي على مؤشر أسعار المستهلكين في الأجلين القصير والطويل وهذا ما يؤكد أن التضخم عبارة عن ظاهرة نقدية وهو مطابق لوجهة نظر أصحاب المدرسة النقدية والتي على رأسها Friedman، أما بالنسبة للانفتاح التجاري فنلاحظ أن له أثر سلبي ومعنوي على مؤشر أسعار المستهلكين ويكون هذا الأثر أقوى في الأجل الطويل وهي نفس النتيجة التي توصل إليها Romer (1993) أي وجود علاقة عكسية بين التضخم والانفتاح التجاري.

V- خاتمة :

يشهد العالم الحالي ما يعرف بعصر العولمة الاقتصادية لذا لابد من فهم طبيعة العلاقة بين التضخم والانفتاح التجاري، وقد افترض Romer (1993) أن معدلات التضخم تكون منخفضة في الاقتصاديات الأكثر انفتاحا، ولذلك سعت هذه الدراسة إلى اختبار مدى صحة هذه الفرضية في الاقتصاد الجزائري من خلال قياس أثر الانفتاح التجاري على التضخم باستخدام نموذج ARDL للفترة (1990-2016)، ولأجل هذا الغرض تناولت الدراسة بعض المفاهيم المتعلقة بالانفتاح التجاري والتضخم وطبيعة العلاقة بينهما، ثم تحليل لواقع الانفتاح التجاري ومعدلات التضخم في الجزائر، حيث تبين أن هذه الأخيرة شهدت تقلبات كبيرة خاصة مع بداية التسعينيات نتيجة الإصلاحات الاقتصادية العميقة والتي صاحبها تحول تدريجي إلى اقتصاد السوق، لتنخفض وتبقى مستقرة انطلاقا من سنة 1997 وهي نفس الفترة التي شهد فيها الاقتصاد الجزائري درجة كبيرة من الانفتاح التجاري.

كما أسفرت الدراسة التطبيقية عن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة والتي تمثلت في مؤشر أسعار المستهلكين، ومؤشر الانفتاح التجاري، بالإضافة إلى المعروض النقدي، حيث كان لهذا الأخير أثر إيجابي ومعنوي على مؤشر أسعار المستهلكين في الأجلين القصير والطويل وهو ما يؤكد أن التضخم عبارة عن ظاهرة نقدية في الجزائر، فزيادة المعروض النقدي مع ضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي سيدفع بمستويات الأسعار إلى أعلى، كما تبين أيضا وجود أثر سلبي ومعنوي لانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر وهو مطابق لفرضية Romer (1993)، إلا أن هذا الأثر يكون أقوى في الأجل الطويل نتيجة زيادة المنافسة وتشجيع الابتكار وتدفقات رؤوس الأموال الخارجية، وكذا تعزيز اكتساب المعرفة والتكنولوجيا الجديدة مع الوقت، بالإضافة إلى توسيع حجم السوق وتوفير مدخلات وسلع نهائية ذات تكلفة منخفضة، وكل هذا قد يساهم في الدفع بمستويات الأسعار إلى أسفل، ووفقا لنظريات النمو الجديدة فإن الانفتاح التجاري سيخفض من معدلات التضخم من خلال زيادة كفاءة الإنتاج، وتخصيص الموارد على نحو أفضل، وتحسين استخدام القدرات، وزيادة الاستثمارات الأجنبية.

قائمة المراجع

1. صاولي مراد، " اختبار علاقة التكامل المشترك لسياسات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 3، 2015، ص70.
2. عبدوس عبد العزيز، "سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص.45
3. بغداوي جميلة، " أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2017، ص21.
4. نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف،" الاقتصاد الكلي : مبادئ و تطبيقات"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص257.
5. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، " مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص175.
6. أزاد أحمد سعدون الدوسكي وآخرون، "أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 23، 2011، ص .100
7. بن البار امحمد، سنوسي علي، "أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، ص304.
8. أزاد أحمد سعدون الدوسكي وآخرون، "أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي"، مرجع سبق ذكره، ص 101.
9. ليلى بديوي مطوق، " التقلبات في مستويات السيولة وأثرها في التضخم"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 35، 2016، ص70.
10. Shirani Fakhr Zohreh, Azita Sheikhbahaie, "Openness, Growth, and Development: Evidence from a Panel of East Asian Countries", Iranian Economic Review, vol 13, no 22, 2008, p 157-174.

11. Kalsoom Fatima, ZareenYousaf,"An Analysis of the relationship between Inflation and Trade Openness", Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, vol 5, no 3, 2013, p 215-229.
12. Grossman Gene ,Elhanan Helpman, "Globalization and growth", The American Economic Review, vol. 105, no 5, 2015, p 100-104.
13. Irina Tytell, Wei Shang Jin, "Does financial globalization induce better macroeconomic policies? ",International Monetary Fund, Working Paper, 2004, p 1-41.
14. Romer David,"Openness and inflation: theory and evidence" The Quarterly Journal of Economics, vol 108, no 4, 1993, p 869-903.
15. Sachsida Adolfo et al, "Does greater trade openness reduce inflation? Further evidence using panel data techniques", Economics Letters, vol 81, no 3, 2003, p 315-319.
16. Terra Cristina, "Openness and inflation: a new assessment", The Quarterly Journal of Economics, vol 113, no 2, 1998, p 641-648.
17. Gruben William, Darryl McLeod, "The openness and inflation puzzle revisited", Applied Economics Letters, vol 11, no 8, 2004, p 465-468.